المشاكل المتكررة للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في لبنان في العام الثالث للاحتجاجات

توبا يلديز

تشير بيانات العام السابق 2021, إلى أن معدل الفقر بلغ في لبنان نحو 82 % خلال العامين الأخيرين, وأن معدل التضخم وصل إلى 562 % في نفس الفترة, وأن هذا تسبب في حرمان أكثر من مليون أسرة من الخدمات الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك, من الواضح أنه لن يكون هناك أي تحسن ملموس في البلاد حتى الانتخابات المحتملة في آيار / مايو 2022

أصدرت وزارة الإعلام اللبنانية بيانا في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2021، قالت فيه إن انقطاع الكهرباء والإنترنت سيزداد نظرا لعدم إمكانية حل أزمة الوقود. وتسبب هذا التصريح في تخوف كبير لدى اللبنانيين. كما كان للزيارة التي أجراها أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى لبنان في نفس اليوم بناء على دعوة من حكومة نجيب ميقاتي، دور في كشف الانهيار الاقتصادي والأزمات السياسية في البلد. وفي تصريح له، شبّه غوتيريش الوضع الاقتصادي في لبنان بالنظام الاحتيالي مشيرا إلى نظام الفساد الذي تسبب في الأزمة، وكان هذا ملفتا للانتباه فيما يتعلق بإظهار الصدع السياسي في البلد. كما تشير التصريحات التي أدلى بها الرئيس ميشال عون ومحافظ البنك المركزي رياض سلامة عقب زيارة أمين عام الأمم المتحدة، إلى أن لبنان سيمر بفترة صعبة في عام 2022 بسبب الصعوبات الجديدة إضافة إلى المشاكل القائمة أصلا في البلاد.

الموقف السياسي غير المتوازن تجاه الأزمة

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبنان في عام 2019 قبل احتجاجات أكتوبر/ تشرين الأول 55 مليار دولار, لكنه انخفض إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2021, وفقدت الليرة اللبنانية 90 % من قيمتها. ومن أجل عدم تحمل مسؤولية الأزمة الاقتصادية القائمة افتعل صانعو القرار السياسي بين الحين والآخر أزمات وصلت إلى حد الصراعات, مثل أزمة قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت طارق بيطاروتسببت جميع هذه الأمور في تدهور الأحوال المعيشية في البلاد إلى أدنى مستوياتها. مثال آخر في هذه المرحلة قدمه مؤخرا الرئيس ميشيل عون. حيث أشار عون إلى أن هناك أخطاء تتحملها السلطات السياسية بشأن الصعوبات التي يواجهها الشعب اللبناني في الفترة الأخيرة. هذه التصريحات لافتة للانتباه فيما يتعلق بإظهار موقفه سواء من عدم تحمل أي مسؤولية أو من الانقسام القائم بين الحاكم والمحكوم في مرحلة الحكومة الممتدة من سعد الحريري إلى نجيب ميقاتي خلال السنوات الثلاث الأخيرة. من ناحية أخرى، فإن تصريحات الرئيس مؤخرا بأن البلاد بحاجة إلى 6-7 سنوات على الأقل لتجاوز الأزمة الاقتصادية، وعدم تطرقه إلى أي خطوات ملموسة فيما يتعلق بالإصلاحات التي طلبها صندوق النقد الدولي، تظهر أن عون له أجندة مختلفة.

انتخابات أيار/ مايو 2022, التي ركّز عليها غوتيريش أيضا, هي أحد الموضوعات المهمة على أجندة عون بخلاف الاقتصاد. فمنذ البداية لم يعترض الرئيس عون على إجراء الانتخابات البرلمانية في آيار/ مايو، لكنه لم يتمكن من تأجيلها حتى الآن، رغم أنه يتذرع بعدم وجود وقت كافٍ للبنانيين في الشتات للإدلاء بأصواتهم. كما أن ظهور بعض الخلافات بين عون وصهره جبران باسيل من جهة وزعيم حزب الله حسن نصر الله من جهة أخرى، أدى إلى دخول حزب التيار الوطني الحر بزعامة باسيل في مأزق غير متوقع فيما يتعلق بإجراءات الانتخابات. وعلاوة على ذلك فإن وجود باسيل على لائحة العقوبات الأمريكية وعلاقته غير المباشرة بحزب الله، إضافة إلى عدم قبول الموارنة الوقوف بجانب حزب الله، هي أمور تتسبب في تشدد موقف باسيل تجاه "الثنائية الشيعية". لذلك، فإن الأمن

السياسي يعتبر أكثر أهمية من البيانات الاقتصادية بالنسبة للرئيس عون والرئيس المحتمل من بعده جبران باسيل. ولهذا السبب، فإن الضغط على حكومة نجيب ميقاتي التي تشكلت في سبتمبر/ أيلول بعد فراغ استمر لمدة 13 شهرا، يُظهر أنه يسعى لتشكيل آلية دفاع عن نفسه لأنه يخشى من أن تتسبب تجاذباته مع حزب الله وأمل في خسارة حزب التيار الوطني الحر مقاعد في البرلمان.

تصريحات محافظ البنك المركزي سلامة بشأن الواقع الاقتصادي في لبنان بعد زيارة غوتيريش وعقب تصريحات عون، كان لها دور أيضا في رسم ملامح الأجندة اللبنانية. حيث قال سلامة بأن تثبيت السعر الرسمي للدولار عند 1500 ليرة لبنانية رغم وصوله إلى 27000 ليرة لبنانية في السوق السوداء أمر "غير واقعي", وأشار إلى أن الاقتصاد اللبناني يحتاج ما بين 12 و15 مليار دولار من أجل التحرك والنهوض مجددا. ويلفت الانتباه هنا أن سلامة الذي يرأس البنك المركزي اللبناني منذ 27 عاما ذكر الاحتياجات ولم يقدم وصفة للحل, شأنه شأن ميشيل عون. كما لم يكن لسلامة أي تصريح معروف أو جاد حول انخفاض الاحتياطي الناتج عن رفع البنك المركزي الدعم عن الوقود والأدوية منذ أشهر الصيف. حيث أدى انقطاع التيار الكهربائي الذي طال أمده في لبنان ووصل إلى حوالي 20 ساعة في اليوم مع إلغاء الدعم في أغسطس/ آب، إلى زيادة صعوبة الحياة على اللبنانيين، وتسبب في احتجاجات بلغت حد الاشتباكات أمام منزل سلامة. وفي الوقت الذي أعلنت فيه إيران أنها سترسل الوقود إلى لبنان، فإن إعلان سلامة برفع الدعم عن الوقود وتصريح البنك المركزي بأنه لا يتحمل أي مسؤولية عن الأزمة، لم يساهم إلّا إلى تفاقم الاحتجاجات.

يمكن القول إن تصريحات سلامة بأن حصة لبنان في صندوق النقد الدولي تبلغ 4 مليارات دولار وأنه يمكن الحصول على 12 مليار دولار بدعم مالي من الدول الشريكة، والتي تزامنت مع فترة الأزمة مع دول الخليج، بأنها معضلة أخرى لسلامة. وإضافة إلى ذلك، فإن الصراع الذي ظهر بين المؤسسات الرسمية بسبب اتهامات وجهتها حكومة حسن دياب السابقة المدعومة من حزب الله خلال الأزمة الاقتصادية، وكذلك قضايا الفساد المرفوعة ضد سلامة في فرنسا وسويسرا، تشير إلى سعيه لتخفيف الضغط عليه من خلال طلب الدعم الضمني من المملكة العربية السعودية.

أزمة "النفايات" في لبنان من جديد

إن النفايات التي بدأت تتراكم في الشوارع هي بروز لجانب آخر من الانعكاسات السياسية للانهيار الاقتصادي في لبنان. حيث ظهرت أزمة أخرى بسبب النفايات المتراكمة، إضافة إلى تزايد الفقر بسبب عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي المستمر منذ أكثر من عامين في البلاد، ونقص البنزين/الوقود، والخلل والتوقف في خدمات قطاع الصحة مع انقطاع التيار الكهربائي. وعلى الرغم من أن أكوام القمامة التي بدأت تظهر في عموم لبنان بما في ذلك العاصمة بيروت، مهدت الطريق لاحتجاج "طلعت ريحتكم"، إلّا أن اللبنانيين فقدوا دوافعهم للخروج إلى الشارع، منذ زمن طويل. وإضافة إلى ذلك، فإن احتواء القمامة المتراكمة في الشوارع على مخلفات كيميائية وطبية أيضا تهدد الصحة العامة بشكل كبير في لبنان التي هي في الأصل غير قادرة على مكافحة جائحة كوفيد-19.

أدّى توقف جمع القمامة بسبب إغلاق مركز النعامة لجمع القمامة في عام 2015 إلى امتلاء شوارع لبنان بالنفايات, ما تسبب في بدء موجة احتجاجات كبيرة جراء عدم قدرة رئيس الوزراء آنذاك تمام سلام على حل هذه المشكلة. وعلى الرغم من أن مشكلة النفايات التي استمرت لمدة عامين, يبدو أنها انتهت عندما منحت حكومة سلام مناقصة لشركة جديدة لجمع القمامة, إلا أنها عادت للظهور مرة أخرى في أواخر عام 2019 نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية. حيث بدأت النفايات تتراكم في شوارع لبنان بسبب عدم قيام شركة رامكو لإدارة النفايات التي فازت بمناقصة جمع القمامة في عام 2017 بجمع هذه النفايات لعدة أيام، مما ساهم بشكل كبير في ظهور أزمة النفايات مرة أخرى. وهذه الأزمة كانت مهمة من حيث إظهار نظام الفساد من جديد في سياق تشبيه أنطونيو غوتيريش الوضع في لبنان بسلسلة بالنظام الاحتيالي في الحقيقة، على الرغم من أن قضية جمع النفايات ليست مشكلة يواجهها لبنان للمرة الأولى، إلا أنها تعكس صورة أكثر صعوبة ووضوحا مقارنة من سابقتها من حيث النتائج الراهنة. وفي هذا

السياق، فإن المخلفات الطبية التي لم يتم جمعها وتراكمت في الشوارع أدت إلى تسريع انتشار الفيروس خلال مرحلة الجائحة. لذلك، فإن تراكم أو حرق القمامة في مناطق مفتوحة في بلد قطاعه الصحي على وشك الانهيار، يشكل خطرا كبيرا على صحة الإنسان.

مسألة أخرى كانت انعكاسا آخرا لأزمة النفايات في لبنان واختلافها عن أزمة عام 2015، وهي المشهد الذي برز حول ارتفاع معدل الفقر في البلاد خلال السنوات الثلاث الماضية. حيث أوضح البيان الصادر عن شركة رامكو في الصيف، أنه تم تعليق خدمة جمع القمامة في القضاءين المأهولين المهمين المتن وكسروان، وقدمت أسبابا مهمة لذلك الإيقاف. أول الأسباب التي قدمتها الشركة هو أن شاحنات جمع القمامة لم تتمكن من الحصول على البنزين الذي تحتاجه بسبب رفع الدعم من قبل البنك المركزي، لذلك لم تستطع الخروج لجمع القمامة. والسبب الآخر هو أن الأشخاص الذين يعيشون على المخلفات التي يجمعونها من القمامة، حاولوا سرقة شاحنات القمامة وتسببوا في مشكلة أمنية من خلال الاعتداء على عمال جمع النفايات. ولفت مسؤولو الشركة إلى وجود الضعف الأمني في الدولة ومدى تفاقم الأزمة الاقتصادية، كما أشاروا إلى مشكلات خطيرة في المدفوعات مع ارتفاع سعر صرف الدولار. ولا يزال من غير الواضح إلى متى ستستمر مشكلة جمع النفايات التي أدت إلى أزمة في لبنان من جديد. ومن أحد أسباب ذلك، هو أن مشكلة جمع القمامة ليست على رأس جدول أعمال الدولة على الرغم من تحذيرات شركة رامكو. وبحسب مسؤولي الشركة، فإن أزمة النفايات غالبا ستبرز من وقت لآخر حتى لو حصل لبنان على الدعم المالي الذي يحتاجه، وذلك بسبب تفاقم نظام الفساد في البلاد. وإضافة إلى ذلك، تؤكد المشاكل الراهنة في لبنان أنه لا يمكن تحمل أزمة القمامة لمدة عامين كما حدث في السابق.

تشير بيانات العام السابق 2021, إلى أن معدل الفقر بلغ في لبنان نحو 82 % خلال العامين الأخيرين, وأن معدل التضخم وصل إلى 562 % في نفس الفترة, وأن هذا تسبب في حرمان أكثر من مليون أسرة من الخدمات الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك, من الواضح أنه لن يكون هناك أي تحسن ملموس في البلاد حتى الانتخابات المحتملة في آيار / مايو 2022. كما أن عدم الاهتمام بضرورة إحراز تقدم في الوضع الاقتصادي من أجل كسب الثقة الاجتماعية التي يجب أن تحققها الشرائح السياسية لدخول الانتخابات بشكل أكثر قوة وشفافية، يثير الانتباه باعتباره تناقضا آخرا في لبنان. ■

توبا يلديز: أكاديمية وباحثة من تركيا، أستاذة مشاركة دكتورة في جامعة إسطنبول.